

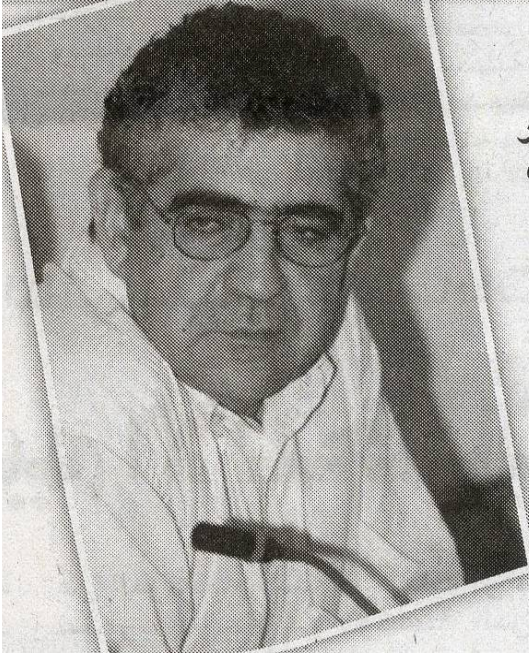
Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

17 Août 2011
17 غشت 2011



المجلس الوطني لحقوق الإنسان بدون أجهزة

لا زالت الحركة الحقوقية تنتظر استكمال المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي مضى على تكوينه أكثر من سبعة أشهر لأجهزته ومؤسساته، حيث لازال المجلس يشغل بشخصين فقط هما رئيس المجلس إدريس اليازمي وأمينه العام محمد الصبار بينما لم تكتمل بعد صفوف المكتب كما نص على ذلك الظهير المؤسس. كما سُجِّل تأخر كبير في إحداث المجالس الجهوية للمجلس الوطني خصوصا مع قرب موعد الانتخابات والدور الذي خول للمجلس القيام به باعتباره الساهر على منح تراخيص المراقبة الانتخابية.

بناشتم: هذا تشويه لسمعة البلاد والسجون وستتابع المحامي الذي نشر هذه الأكاذيب

معتقلون سافيون يتحدثون عن تعرضهم للتعذيب

■ الرباط - حليلة أبروك ■



كشف أربعة معتقلين في إطار ما يسمى بالسلفية الجهادية، بسجن تولايل بمكناس عن تعرضهم للتعذيب وافعال حاطة بالكرامة قبيل شهر رمضان بيوم واحد داخل السجن. وقد أوضح المحامي، وعضو المكتب الوطني لمندى الكرامة لحقوق الإنسان، عبد الصمد الإدريسي عماري، أنه اطلع عن قرب على شكائات المعتقلين على خلفية زيارة قانته مؤخرا إلى سجن تولايل. وفي انه قام أول أمس الاثنين في إطار النيابة والمؤازرة بزيارة كل من المعتقلين عبد الصمد المسمي وعادل الفرادوي ومولاي عمر عمراني هادي، فيما تعذر عليه زيارة المعتقل نور الدين نفيعة الذي صرح مدير السجن بأنه تم ترحيله رفقة معتقلين آخرين إلى محكمة الاستئناف بسلا بطلب من قاضي التحقيق. وخلال الزيارة كشف المعتقلون الأربعة للمحامي المكلف بالدفاع عنهم تعرضهم لاعتداء «بشع» على أيدي حراس السجن، حيث يقول عبد الصمد الإدريسي إنه استمع مباشرة لشهادات صادمة من أفواه موكله عن ظروف الاعتقال والتعذيب. وجماعت الشهادة الأولى على لسان عادل الفرادوي، البالغ من العمر 29 سنة والحكوم عليه بـ 4 سنوات قضى منها ثلاث سنوات وشهر واحد، حيث يؤكد هذا المعتقل

لإدارة السجون وإعادة التأهيل، حفظ بناشتم في اتصال مع «أخبار اليوم» على «زور» هذه التصريحات، مشيرا إلى أن هذه الوقائع التي يرويها المعتقلون «لا يمكن أن تقع في بلد مثل المغرب، تطبق فيه القوانين». وأضاف أن هذه التصريحات مجرد وسيلة أخرى لتشويه سمعة البلاد وسمعة السجون وسمعة المنوبية العامة. هذه الأخيرة التي يفيد بناشتم بانها تحرص على تتبع وضعية السجون ومراقبتها باستمرار، وهي المراقبة التي «تشارك فيها أطراف أخرى، من بينها وكلاء جلالة الملك واللجان الإقليمية التي يرأسها الولاة والعمال والتي تضم مختلف الفعاليات، يقول بناشتم الذي أكد مرة أخرى على أن المنوبية العامة لإدارة السجون وإعادة التأهيل عازمة على اللجوء للقضاء وطلب التحقيق مع المحامي الذي نشر هذه الأكاذيب». وردا على تعليق بناشتم، أكد عبد الصمد الإدريسي أنه لم يقم سوى بإداء واجبه من خلال نقل شهادات موكله إلى مختلف الجمعيات الحقوقية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وأضاف الإدريسي أنه غير ملزم بتقديم أدلة على ما ادلى به موكلوه ولكن «المنوب العام هو الملزم بتقديم أدلة على عدم صحة هذه الوقائع» يقول الإدريسي قبل أن استعدهم للتحقيق ولإجراء الخبرة الطبية وللخضوع لكافة الإجراءات الكفيلة بإظهار حقيقة الموضوع.

نفس الوضعية وهم عبد الله المنفعة، ويوسف خوري، وعبد الصمد المسمي وأشبعوهم ضربا، ورموا الأربعة في سيارة كبيرة مع الاستمرار في الضرب ليضعوهم في الكاشو لمدة أسبوع، يؤكد مرة أخرى الفرادوي الذي يفيد بأنه لم يخرج من «الكاشو» إلا بعد كتابة التزام بعدم الاحتجاج مرة أخرى. وفي تعليقه على هذا التقرير، أكد المنسوب العام

وجره من لحيته ووجه له كلاما ساقطا، مما أدى إلى تعرضه للإغماء، إلى أن سمع أحمد الشاكة يخاطب الحراس بأن يعينوا بعورته ويدخلوا العصا التي تستعمل للضرب في دبره وهو الأمر الذي تم بالفعل، تفيد الشهادة المنسوبة للمعتقل الفرادوي، الذي يضيف أن الحراس قاموا بعد ذلك بوضع «المينوط في يديه ورجليه وهي من البلاستيك ورموه أرضا ثم اتوا بالآخرين في

مرتفع، وهو عبد الله المنفعة. وقاموا -حسب رواية المعتقلين التي نقلها محاميهم- بضربه أمام الزنازين، برأى وسمع الجميع، وعندها بدأ المعتقلون بالاحتجاج من خلال الصراخ والضرب في ابواب الزنازين...إلى أن جاء عنده رئيس المعقل المسمى أحمد، والمعروف بالشاكة وأخرجه وبدأ بضربه على رأسه بعضا غلظته ثم نزع عنه سرواله وعرى عورته بالكامل واستمر في ضربه،

أنه في ليلة الأحد- الاثنين (31 يوليوز المنصرم، وفتح غشت الجاري) الموالية للخطاب الملكي الأخير، أثر بعض المعتقلين من الذين يتوفرون على مصاحف صغيرة قراءة القرآن وإسماع تلاوتهم لزملائهم الجاورين لهم في باقي الزنازين والذين لا يتوفرون على صحف أو الذين لا يتقنون القراءة باللغة العربية، وفجأة قدم حراس السجن وأخرجوا أحد المعتقلين الذي كان يقرأ القرآن بصوت

معتقلو السلفية وعائلاتهم يشتكون

آخر الأخبار, أخبار المغرب الأربعاء, أغسطس 17 2011, th

تتواصل شكايات عوائل معتقلي ما يعرف بـ«السلفية الجهادية» فيما يتعلق بسياسة العقاب الجماعي التي تنهجها مندوبية السجون في حق أبنائهم منذ أحداث سجن الزاكي يومي 16/17 ماي 2011. وحسب ما صرحت به أمهات وزوجات المعتقلين، وما جاء في شكاياتهن لـ«المجلس الوطني لحقوق الإنسان»، تتوفر التجديد على نسخ منها، يعيش مجموعة من المعتقلين بكل من سجن سلا2، سجن تولال2، سجن آيت ملول.. كل أنواع التحقير والتجويع والحرمان في ظل المعاملة القاسية والضرب و الفعلة التي يتعرضون إليها بدون سبب، بالإضافة إلى منع إدخال المصحف الكريم في هذا الشهر الفضيل. وأضافت المشتكيات أن أبناءها مكسسون في زنازين صغيرة، بدون أفرشة ولا نظافة بل حرمتهم الإدارة حتى من استعمال بعضهم للنظارات الطبية، ناهيك عن الزيارات المشبكية اللإنسانية، ومنع إدخال الكثير من المواد الغذائية.

وفي السياق ذاته، استنكرت لجنة العمل المشتركة لتنسيقية الحقيقة للدفاع عن معتقلي الرأي والعقيدة وتنسيقية المعتقلين الإسلاميين السابقين ما يتعرض إليه المعتقلون بسجن آيت ملول بأكادير بناء على بيان لنهم-توصلت «التجديد» بنسخة منه-، يحكون من خلالها العقاب الذي يتعرضون إليه بدون مبرر، و«اتخاذ أحداث سلا ذريعة لقمع الحريات والحط من كرامة المعتقلين وهو ما ينذر باحتقان الوضع و خروجه عن السيطرة الممكنة نظرا لتفاقم التعسف المتسلط، والإفراط في استخدام الشطط اللامقبول» يقول البيان. ويشدد المعتقلون في بيانهم أنهم محرومون من زيارة أسرهم وأقاربهم لهم منذ ثلاثة أشهر تقريبا، كما أنهم محرومون من الفسحة ومن المواد التموينية المهمة كالخضر والقطاني والزيت والسكر والحليب وباقي المواد الأساسية الأخرى. وعرج بيان نعتقلي آيت ملول إلى الحالة المزرية التي صارت تعيشها أسرهم بعد سنوات من غياب المعيل، ملتسمين من المحسنين صرف صداقاتهم وإعاناتهم على عائلاتهم وأبنائهم في انتظار الإفراج عنهم.

مخاوف من أن تتحول بعض سجون المملكة إلى غوانتانامو

أكدت مصادر حقوقية أن "بعض سجون المملكة تحولت إلى معتقلات للتعذيب، لمعاقبة بعض المعتقلين الإسلاميين، خصوصا من تيار السلفية الجهادية"، وحسب أكد تقرير حقوقي حرره المحامي عبد الصمد الإدريسي، عضو منتدى الكرامة، فقد تعرض "مجددا معتقلان في سجن ثولال الثاني في مكناس للتعذيب والاعتصاب داخل السجن، وتم العبث في مناطق حساسة من جسديهما رفقة معتقلين آخرين في شهر رمضان."

وجاء في التقرير الذي توصلت "أندلس برس" بنسخة منه، فإن السجن المعني، إلى جانب سجن الزاكي بسلا تحولا إلى "معتقل غوانتانامو، حيث تمارس فيه جميع أشكال التعذيب مثل ممارسات سجن أبو غريب في العراق، في غياب أي تدخل حقوقي من المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل وقف هذه الممارسات التي تسيء إلى المغرب."

ويعتزم المحامي عبد الصمد الإدريسي نشر تقرير مفصل حول الانتهاكات الحقوقية المسجلة في حق المعتقلين الإسلاميين داخل سجن ثولال بعدما التقى بعض السجناء.

كما تطرق التقرير الأولي الذي حرره الإدريسي إلى وجود حالات "انتهاكات حقوقية تجري في سجن الزاكي بسلا، من خلال منع بعض المعتقلين الإسلاميين من حق الزيارة العائلية، والفسحة، إلى جانب غياب رعاية طبية للبعض منهم، خاصة أن الكثير منهم يعانون مضاعفات صحية، كما تعرض جل المعتقلين لعقاب جماعي رغم أنهم لم يتورطوا في أحداث سجن الزاكي بسلا، الشيء الذي يؤكد أن المغرب مازال يواصل قمع وانتهاكات حقوقية في حق المعتقلين الإسلاميين، أسوة بانتهاكات الولايات المتحدة الأمريكية في سجن غوانتانامو بكوبا."

أندلس برس

حقوقيون: بعض سجناء السلفية تعرضوا للاغتصاب

تحدثت مصادر حقوقية من منتدى الكرامة لحقوق الانسان عن تعرض سجينين لما يسمى بالسلفية الجهادية بسجن تولال 2 الموجود بضواحي مدينة مكناس للاغتصاب و العبث بمناطق حساسة في اجسادهم و التعذيب رفقة معتقلين آخرين باليات رهيبه تذكر بما يسمع عنه في كوانتانامو و ابو غريب و تحدثت ذات المصادر عن تقديم تقرير مفصل اليوم امام رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان من طرف منتدى الكرامة لحقوق الانسان

وفي السياق ذاته تم ترحيل 6 معتقلي مايسمى بالسلفية الجهادية من سجن تولال 2 بمكناس إلى سلا 2 واستنادا لبلاغ للجنة المشتركة لتنسيق المعتقلين الإسلاميين السابقين وتنسيقية الحقيقة للدفاع عن معتقلي الرأي والعقيدة قامت بترحيل كل من المعتقل نور الدين نفيعة المعروف بالشيخ أبو معاذ والمعتقل هشام معاش والمعتقل القنفودي و المعتقل الرايدي مراد والمعتقل بونجرة ياسين والمعتقل خودري يوسف إلى سجن سلا 2 واستنادا للبلأغ الذي توصل موقع الإصلاح بنسخة عنه أوضح مدير السجن بأن قاضي التحقيق بسلا طلب ترحيلهم إليه وذلك يوم الإثنين بتاريخ 2011 08/15

موقع الإصلاح

رحل" بتنغير يحتجون أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان"

نظم ممثلون عن القبائل "دوار الرحل أفرد ولعلو تزلافت" بتنغير وقفة احتجاجية الأربعاء أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان للتنديد بصمت السلطات إزاء ما تعرضوا له من اعتداء على ممتلكاتهم على أيدي أفراد من قبيلة تنغير مدفوعين، حسب قولهم، من طرف أحد مستشاري بلدية تنغير، وبعد استقبالهم وعدم مسؤولون بالمجلس بمراسلة وزارة العدل في الموضوع والاتصال بالسلطات المحلية من أجل إيجاد حل للمشكل. وقال "زايد تقرابيت" رئيس جمعية إرحالين للفلاحة والمحافظة على البيئة إن تفاصيل هذه الحادثة تعود إلى شهر أبريل حيث تفاجأ الرحل بمستشار بلدية تنغير يطالبهم بالرحيل.

وقال المصدر ذاته في تصريح لـ "التجديد" إنه في 31 يوليوز قام بعض الأشخاص بالهجوم على الرحل حاملين الأعلام تحت أنظار مسؤول بعمالة تنغير، وتعرضت ممتلكات 17 أسرة للتلف وأحرقوا منازلهم وسرقوا ممتلكاتهم وأصيب خمسة أشخاص، فيما لم تتدخل السلطات ورفض رجال الإطفاء التدخل لإخماد النيران بحجة تعطل الأجهزة. وقد بلغت الأوضاع حسب المتحدث نفسه إلى درجة الاحتقان القبلي حيث انتشرت السرقة و قطع الطريق.

ويرى زاید تقرابيت أن المشكل ناتج عن رغبة المستشار الجماعي في منح أراضيهم لأشخاص آخرين كمقابل دعمه في الترشح للانتخابات المقبلة وأن المشكل سياسي وليس قبليا. وأكد ممثلو الرحل بأنهم لم يتلقوا أي معونات من طرف أي جهة، وحرموا حتى من إعانات رمضان، مما زاد في محنتهم خلال شهر الصيام. و طالب ممثلو الرحل بضمان حقهم في الأمن والاستقرار ومتابعة الجناة ورد الاعتبار للمتضررين وتعويضهم عن الأضرار المادية التي لحقت بهم وتعويضهم في المساكن التي تعرضت لأضرار.

وقال أحمد صادقي رئيس فدرالية الجمعيات التنموية بتنغير أن الصراع هو بين قبائل أهل تنغير و قبائل عمومو حول أراضي الجموع، حيث خرجت قبيلة أهل تنغير في مسيرة لمطالبة الرحل بإفراغ أراضي الجموع التي يدعون أنها لهم، إلا أنهم تعرضوا لهجوم بالمقالع من طرف الرحل وأصيب أربعة أشخاص منهم. ويرجع سبب تطور المشكل حسب المصدر ذاته إلى عدم تدخل السلطات لحل هذا النزاع.

دفاعا عن المهاجرين المغاربة بالخارج

الدكتور المريكزق المصطفى *

2011-08-16 16:15

1

انه ليس من قبيل المصادفة أن نتصدى اليوم لمبحث موضوع المهاجرين و المشاركة السياسية دون الرجوع إلى تاريخ الحراك الاجتماعي والسياسي للمهاجرين ، ومن دون التمييز بين خصوصية الموضوع والعناصر المحددة لمفهوم العلاقات المعقدة للقوى الاجتماعية و الجموعية و السياسية التي أنتجها التكوين الاجتماعي للمهاجرين.

إن الحديث عن خصوصية المهاجرين و القضايا المرتبطة بهم، لم يعد ينتج سوى الخطابات التينيسية الزائفة، التي تغيب جوهر العناصر الأساسية المكونة للموضوع.

نعم، إن الديمقراطية هي النظام السياسي الذي يقوم على النقاش الجماعي و الذي يشارك فيه أكبر عدد من الناس، فأى تهمة أو تخاذل أو إقصاء للمهاجرين، لن يكون إلا ضربا لروح الديمقراطية و حقوق الإنسان.

فبالأسف، كانت تهمة النظام مجانية. فأى حراك، كيفما كان نوعه- كانت السلطة تريد التخلص منه إلا وتلصق به تهمة النزعة اليسارية. و هكذا تم اختزال كل الديناميات السياسية للمهاجرين منذ السنوات الأولى من الاستقلال في "النزعة السياسية اليسارية" و في "معارضة المؤسسات"، رغم ما قدمته الهجرة و المهاجرين من تضحيات للوطن و للديمقراطية بشكل عام.

اليوم، علينا أن نحدد في ضوء توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة اختيارات الشعب المغربي و قواه الحية للقطع مع ما تعرض له المهاجرون و الفاعلون الجمعيون و السياسيون بالخارج، من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، و بلورة رؤية جديدة لتنزيل نصوص الدستور الجديد على أرض الواقع، و خاصة البنود المتعلقة بالهجرة: 16-17-18-30-136.

ان اللحظة الراهنة تذكر الجميع بالمسارات الكفاحية التي مرت منها الصيرورة النضالية للمهاجرين، و هو ما يفرض الان -على الجميع، أحزابا و نقابات و جمعيات و باحثين - ممارسة و مقاربة واقعية، بديلة.

فكل البؤر التي تتركز فيها تناقضات الموضوع، تسائلنا اليوم بشكل جماعي. و أي استراتيجية لمعالجة قضايا الانتقال الديمقراطي و التجارب العاجل مع نيض الشارع الذي تحركه دينامية 20 فبراير و غيرها، لا يمكن أن تستثني الحل العاجل و الضروري لقضية المشاركة السياسية للمهاجرين.

الكل يتذكر مسارات نضال القوى التقدمية و الديمقراطية في الخارج- لأزيد من 50 سنة، من أجل تحسين أوضاع المهاجرين و من جل المساهمة في بناء مغرب الديمقراطية و حقوق الإنسان، كما أن الجميع يعلم أن العديد من الأطر الحزبية و الجموعية الموجودة في الساحة المغربية كانت لها تجارب رائدة في حقل الهجرة، وأن المؤسسات و الإدارة المغربية، يوجد على رأسها خبرات و كفاءات عالية -في العديد من التخصصات- ممن درسوا و تمرنوا في المهجر.

فبالأسف كانت دول أوروبا تتميز بنهوض اقتصادي و مالي جعلها تفتح أبوابها لليد العاملة من مختلف دول المعمور، بل ذهبت في العديد من الأحيان الى موطنها الأصلي لاستجلابها. أما اليوم، فيبدو أنها تجابه أوضاعا و كأنها دون مخرج. و اذا كان ذلك يدفعها لتغيير سياستها و تطبيق إجراءات انتقامية ضد المهاجرين و عائلاتهم، و هو ما يهدد في العمق نموذجها الديمقراطي، و مشروعاتها التاريخية، فعلى الدولة المغربية أن تنتبه لهذا التحول و تأخذ بعين الاعتبار قبل فوات الأوان.

2

في يوم السبت 3 أكتوبر من سنة 1998 ، و خلال الزيارة التي قام بها إلى فرنسا لترأس أشغال اللجنة المشتركة المغربية الفرنسية في دورتها الثانية، اجتمع الوزير الأول السابق الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي بوفد عن الجمعيات الحقوقية و الديمقراطية للمهاجرين المغاربة بفرنسا " جمعية العمال المغاربة بفرنسا، و جمعية المغاربة بفرنسا و جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان بالمغرب". حيث قدمت هذه الجمعيات مذكرة للوزير الأول، تنا و لت العديد من المطالب الشاملة و المستعجلة، تهم المهاجرين و أسرهم و أبناءهم خارج المغرب و داخله.

ثم هناك الخطاب الملكي، في نونبر 2005 ، و توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة بخصوص موضوع الهجرة، و تكليف الملك محمد السادس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان بتهيي رأي استشاري حول إحداث مجلس للمغاربة في الخارج، في نونبر 2006 من دون أن ننسى حراك و دينامية الحركة الجموعية التي أسفرت عن تنظيم "مناظرة" عبر و طنية حول الهجرة المغربية أيام 8-9-10 دجنبر 2006 بالرباط.

و كانت اللحظة التاريخية في هذا المسار، هو يوم قدم الراحل ادريس بنزكري، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان، برنامج العمل يوم 14 فبراير 2007 ، و الذي كان ثمرة مجهودات فريق الخبراء الذي كان يظم باحثين و جامعيين و نواب برلمانيين و نشطاء جمعويين و شخصيات مستقلة، برآسة إدريس اليزمي، الرئيس الحالي لمجلس الجالية المغربية بالخارج، و رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان.

أما ما أسفرت عنه أورش العمل و المتابعة و التواصل، حسب ادريس اليزمي و الفريق الذي اشتغل معه، هو زيارة 20 دولة يوجد فيها المغاربة، و تنظيم 4 ندوات دراسية موضوعاتية، بالاضافة الى لقاءات استشارية مع الاحزاب السياسية و العديد من الجمعيات، بالاضافة الى لقاءات تشاورية مع باحثين و مختصين في ميدان الهجرة.

وفي كل هذه المحطات، كان موضوع المشاركة السياسية للمهاجرين يخيم بظلاله على العديد من جلسات العمل و الحوار، و ربما قد يكون شكل بؤرة توتر داخل المجلس و محيطه. و من بين الندوات الموضوعاتية التي تم تنظيمها، يجب التذكير بالندوة الرابعة و التي نظمت تحت عنوان "مغاربة العالم، الانتماءات و المشاركة: رهان المواطنة" أيام 1 و 2 يونيو 2007 و منذ ذلك الحين و نحن نسمع أن موضوع المشاركة السياسية للمهاجرين، موضوع حساس، يحتاج إلى مزيد من التأني و إلى مجهود خاص!

لقد تابع أحمد حرزني، الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان، نفس النهج في التعاطي مع موضوع الهجرة، إلى أن تم يوم الجمعة 21 دجنبر 2007 ، تعيين إدريس اليزمي رئيسا لمجلس الجالية المغربية بالخارج و عبد الله بوصوف أمينا عاما للمجلس، و 36 عضوا لولاية أولى مرحلية، مدتها 4 سنوات على الأكثر، في حين و حسب مقتضيات الظهير الشريف، فالمجلس يتكون من 50 عضوا.

3

طبعاً، اقتصرنا فقط على مرحلة معينة من دون الغوص في جذور تطور حركة و نضالات المهاجرين المغاربة بالخارج، و أسرار التجارب المتنوعة الأخرى و زخمها و تفاصيلها التي تستحق هي الأخرى استحضارها في مناسبة أخرى. لأن ما يهمنا اليوم، هو البحث فيما جمع و يجمع الأفراد و الجماعات حول موضوع الهجرة لتعميق النظر في الآفاق الجديدة، و في ما تمليه الضرورة التاريخية من تجاوب مع أجيال المناضلين و النشطاء و الشباب و النساء و الخبراء...ألخ، و أولئك الذين عاشوا و عاشوا غمار حركة المهاجرين المغاربة منذ تأسيسها...

لقد بينت دينامية الحوار و التشاور خلال ما يفوق عشر سنوات، ان المهاجرين المغاربة لازالوا ينتظرون إنصافهم و تتمتعهم بكامل حقوقهم، و اعتبارهم "مجموعة تاريخية"، قادرة على اتخاذ قرارات جماعية، إذا ما توفرت لها جسور مؤسسية.

إن الجميع اليوم يعلق الأمل على ما أفرزه حراك الديمقراطية في المغرب، و ما نخشاه جميعاً، هو الففز على الاصلاحات الجزرية و عدم الاستجابة لمطالب الشارع المغربي... و الحكومة الحالية، بعجزها و فشلها الذريع و خيانتها، تتحمل كامل المسؤولية، في عدم الاستجابة لمطالب الشعب المغربي و من بينها مطالب المهاجرين المغاربة بالخارج. حكومة يجب محاسبتها قبل الدخول في الاستحقاقات المقبلة.

ان الصدمة المالية التي تنتظرنا ستكون ابرز صدمة في تاريخ المغرب، لان المحيط الاقتصادي الدولي لا يبشر بخير، و ان خزينة الدولة استنزفت نتيجة خيارات اقتصادية لا وطنية و لا شعبية، كان من نتائجها عدم خلق فرص الشغل للشباب المتخرج من الجامعات المغربية و عدم فرض سياسة ضريبية ناجعة تطبق على الجميع من دون استثناء، و عدم اتخاذ

إجراءات حمائية لصحة و سلامة المواطنين و غياب سياسة تعليمية احترافية ، توجيهية في العائلة و المدرسة، منبثقة من مجالس عامة تمثيلية، منتخبة و غير منتخبة. " Etats" Généraux

إن مغاربة العالم اليوم لهم من الخبرة العالية و من الإمكانيات القوية، ما يمكنهم من المساهمة في دعم الاقتصاد و تعزيز التنمية المستدامة و المشاركة في الإدارة و تسيير الشأن العام، و غيابهم سيضعف حضور مشاركتهم في معارك المستقبل، و على رأسها معركة الديمقراطية و حقوق الانسان.

المهاجرون في عالم اليوم، يعتبرون من المنتجين الأساسيين للثروة. فالكلمة يتذكر التحولات التي كانت تصل إلى أزيد من 3 مليار درهم. و الكل يشهد بالنضال المستميت للمهاجرين المغاربة و أطرهم من أجل تحقيق الديمقراطية و الكرامة للمواطن المغربي، و بالتالي لا يمكن ان نتعامل معهم اليوم بشكل انتهازي أو من خلال المهرجانات و الندوات و الملتقيات، و التي قد تكون قيمتها الفنية و العلمية و الثقافية قيمة مضافة، اذا كانت تنخرط في تسييد حقوق المهاجرين و حرياتهم... وإذا كانت فعلا جزءا من رهانات النقاش العمومي حول الهجرة و المهاجرين، و جزءا من إستراتيجية رد الاعتبار و جبر الضرر، و جعل موضوع الهجرة من الأولويات التي تهتم بها غالبية الناس في مجتمعنا، حيث ربما لم يعد أي بيت مغربي يخلو من فرد مهاجر أو أكثر.

4

إن ما أصبحت تعيشه الهجرة المغربية في العديد من الدول، يشير إلى تحولات عميقة باتت تمس جزءا كبيرا من المغاربة "بكل أصنافهم". فلا زالوا المهاجرون المغاربة و عائلاتهم عرضة للتقسيم القائم على العرق و اللون، و ضحية الفوارق الثقافية "كاللغة، و الدين، و العادات و التقاليد...". و لا زالوا في العديد من البلدان يعتبرون من الأقليات و يتعرضون للتمييز و الهشاشة و الإقصاء الاجتماعي. كما يمارس في حقهم -في العديد من الأحيان -، التحيز و التفرقة و العدا، و إلى جانب هذا كله، هناك العنصرية و التعصب و العدا الاتني.

ان إدراك حقوق مغاربة العالم في هذه اللحظة بالذات، لا يحتاج الى دليل، بعد أن ظلت مقاربة التغيير سجيبة النماذج الكلاسيكية، التي أدركت كل الدراسات و التجارب أنها جزء من أشكال السلطة البائدة التي يجب تغييرها.

إننا نعتقد أن المهاجرين المغاربة في العديد من الدول ، اكتسبوا تجربة "دياسورية"، و لم يعودوا قاصرين تحركهم القنصليات متى شاءت، و تستشرهم الهيئات الأخرى من دون أن تعمل برأيهم.

لقد راهن الفاعلون الجمعويون أكثر من مرة على الجمعيات المدنية و النقابات و الأحزاب التقدمية و الديمقراطية، و اليوم كل المؤشرات تسمح بتحقيق تحولات نوعية في العلاقة بملف مواطنة مغاربة العالم باعتبارهم ثروة إنسانية، بشرية حقيقية و جزء من ملايين المغاربة الذين يعيشون من مساعدة ذويهم و أقربائهم، المهاجرين بالخارج، و دعما أساسيا لميزانية الدولة، و دعامة لا يستهان بها في مجالات التنمية القروية و الاقتصاد الاجتماعي و التضامني و تبادل الخبرة و التجارب و دعم العديد من المؤسسات و تشجيع البرامج الثقافية، و دعامة أساسية لحقوق الشباب و النساء و للديمقراطية بشكل عام.

إن الاستمرار في التعامل مع المهاجرين انطلاقا من المقاربة الأمنية، و انطلاقا من حسابات سياسية، سوف يؤدي إلى نتائج و خيمة، يوم يستنفذ المهاجرين صبرهم ... إنها دعوة لكل شرفاء هذا الوطن من أجل التحرك و بسرعة لمناصرة قضايا المهاجرين. و دعوة كذلك لكل الأحزاب السياسية لفتح نقاش جدي و مسؤول حول موضوع المشاركة السياسية و الترتيبات القانونية و الإدارية المرتبطة بها، لان إقرار الحقوق الأساسية للمهاجرين يعتبر اليوم رهانا أساسيا للديمقراطية و دولة القانون و ترسيخ القيم الوطنية و الكونية لحقوق الانسان.

*أستاذ باحث بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس، "كلية الآداب و العلوم الإنسانية"